SHIHAB JOURNAL OF HUMANITIES
Volume (2), Issue (3) (Sept, 2026)
ISSN: 3136-2958

مجلة الشهاب للعلوم الإنسانية
المجلد (2) العدد 3 سبتمبر 2026
ردمد: 3136-2958

مقومات الحكم الرشيد من خلال النماذج القيادية في القرآن الكريم وإمكانات الإفادة منها في معالجة الأزمة الليبية

عزالدين سعيد أبوراس
جامعة صبراتة – كلية التربية زلطن
ezzeddin.abores@sabu.ebu.ly

Elements of Good Governance Based on Leadership Models in the Holy Quran and Their Potential Application in Addressing the Libyan Crisis

Ezzeddin Saeed Aburas
Sabratha University – Faculty of Education, Zaltan

تاريخ الاستلام: 2026/07/28 تاريخ المراجعة 08/21/ 2026 تاريخ القبول:2026/8/29- تاريخ النشر:09/11/ 2026

الملخص:

يتناول البحث مقومات الحكم الرشيد في ضوء النماذج القيادية في القرآن الكريم، من خلال استقراء القيم والمبادئ الحاكمة لممارسة السلطة، كالعدل، والأمانة، والكفاءة، والشورى، وحسن التدبير، وتحقيق المصلحة العامة. وتبرز نماذج يوسف وطالوت وداود وسليمان وذي القرنين وبلقيس صورًا متنوعة في إدارة الأزمات، واختيار الأكفاء، وصيانة الحقوق، وترشيد القرار السياسي .ويؤكد البحث أن هذه النماذج لا تُطرح بوصفها صورًا مطابقة لنظام الدولة الحديثة، وإنما باعتبارها مرجعيات قيمية ومبادئ إرشادية قابلة للإفادة منها في الواقع المعاصر. وفي السياق الليبي، يمكن توظيف هذه المبادئ في دعم توحيد المؤسسات، وتعزيز الثقة، وترسيخ الحوار والشورى، ومكافحة الفساد، وتحقيق العدالة في إدارة الموارد.

الكلمات المفتاحية :الحكم الرشيد– النماذج القرآنية– القيادة– الشورى– العدل– الكفاءة المصلحة العامة– ليبيا.

General Abstract

This study examines the foundations of good governance in light of leadership models presented in the Qur'an, by investigating the values and principles governing the exercise of authority, including justice, integrity, competence, consultation (*shūrā*), sound administration, and the pursuit of the public interest. The Qur'anic models of Joseph (Yusuf), Saul (Talut), David (Dawud), Solomon (Sulayman), Dhul-Qarnayn, and the Queen of Sheba (Bilqis) demonstrate diverse approaches to crisis management, the selection of competent individuals, the protection of rights, and the rationalization of political decision-making. The study emphasizes that these models are not presented as exact counterparts to the institutions and structures of the modern state, but rather as value-based references and guiding principles from which contemporary governance may draw. Within the Libyan context, these principles can contribute to supporting institutional unification, strengthening

mutual trust, promoting dialogue and consultation, combating corruption, and ensuring greater justice in the management and distribution of public resources

Keywords: Good Governance – Qur'anic Models – Leadership – Consultation (Shūrā) – Justice – Comp**etence – Public Interest – Libya**.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

المقدمة

فإن قضية الحكم وإدارة شؤون المجتمع والدولة من القضايا التي حظيت بعناية كبيرة في التصور الإسلامي؛ لما لها من أثر مباشر في حفظ مصالح الناس، وإقامة العدل، وصيانة الحقوق، وتحقيق الأمن والاستقرار، ومنع الظلم والفساد. ولم يتعامل الإسلام مع الحكم باعتباره مجرد ممارسة سياسية أو سلطة دنيوية، وإنما ربطه بمفهوم الأمانة والمسؤولية والتكليف، وجعل الولاية من أعظم الأمانات التي يتحمل صاحبها مسؤوليتها أمام الله تعالى وأمام الناس. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ (سورة النساء: 58).

وقد جاء القرآن الكريم بجملة من المبادئ والقيم التي تمثل الأساس العام للحكم الرشيد، وفي مقدمتها العدل، والشورى، والأمانة، والكفاءة، وتحمل المسؤولية، وحفظ الحقوق، ورعاية مصالح الرعية، ومقاومة الظلم والفساد. بما يقرر أن ممارسة السلطة ليست امتيازًا شخصيًا، وإنما هي مسؤولية وأمانة تقتضي رعاية مصالح من يتولى أمرهم، والقيام بحقوقهم، وتحقيق ما فيه صلاحهم.

ولا تقف أهمية دراسة الحكم الرشيد في التصور الإسلامي عند الجانب النظري أو التأصيل المجرد، إذ إن القرآن الكريم قدم نماذج متعددة للقيادة والحكم وإدارة شؤون الناس، يمكن من خلالها استقراء جملة من المبادئ الحاكمة للعلاقة بين السلطة والمجتمع.

وقد وردت هذه النماذج القيادية في القرآن الكريم في سياقات متنوعة وصور متعددة، الأمر الذي يتيح استجلاء أبعاد متكاملة للرشد في ممارسة السلطة والقيادة. ومن ثم، فإن الدراسة لا تتعامل معها بوصفها نماذج سياسية مطابقة لمفهوم الدولة ومؤسساتها في العصر الحديث، وإنما باعتبارها نماذج قرآنية تجسد جملة من الأصول والمبادئ والقيم القيادية والأخلاقية والإدارية التي يمكن استنباطها والإفادة منها في تأصيل مفهوم الحكم الرشيد من منظور إسلامي.

وعليه، فإن القيمة العلمية لهذه النماذج لا تتمثل في الوقوف عند صفة منفردة في كل نموذج، بل في الكشف عن منظومة متكاملة من المقومات والقيم التي تتضافر في تشكيل صورة القيادة الرشيدة، وتسهم في ترشيد ممارسة السلطة وتوجيهها نحو تحقيق العدل والمصلحة العامة وصيانة حقوق المجتمع.

وتزداد أهمية هذه الدراسة عند إسقاطها على الواقع المعاصر، ولا سيما في الدول التي تعاني من أزمات سياسية ومؤسسية عميقة، ومن أبرزها الحالة الليبية التي شهدت خلال السنوات الماضية حالة من الصراع السياسي والانقسام المؤسسي انعكست بصورة مباشرة على قدرة الدولة على أداء وظائفها وتحقيق الاستقرار وإدارة شؤون المجتمع بصورة موحدة وفعالة. فقد أفرز استمرار الانقسام السياسي والمؤسسي تعددًا في مراكز القرار، وتباينًا في الأولويات والسياسات العامة، وتنافسًا على الاختصاصات والموارد، الأمر الذي أضعف من فاعلية المؤسسات العامة وأثر في مستوى الثقة بينها وبين المجتمع.

وقد أدى استمرار الصراع والانقسام إلى إرباك عملية بناء الدولة، وأصبح تحقيق الحكم الرشيد تحديًا حقيقيًا يرتبط بقدرة المؤسسات على توحيد القرار العام، وترسيخ سيادة القانون، وضمان المساءلة، ومكافحة الفساد، وتحقيق العدالة، وحماية الحقوق، وإدارة الموارد العامة بما يحقق المصلحة الوطنية بعيدًا عن التجاذبات والصراعات السياسية. كما أن استمرار الانقسام في مؤسسات الدولة لا يمثل مجرد خلاف سياسي بين أطراف متنافسة، وإنما ينعكس على الحياة العامة، وعلى قدرة الدولة على تقديم الخدمات، وتنفيذ السياسات، وحماية المصالح العامة، وتحقيق الأمن والاستقرار.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الحكم الرشيد من منظور يتجاوز المعالجة السياسية الآنية، إلى البحث عن مرجعية قيمية وأخلاقية ومؤسسية يمكن أن تسهم في بناء تصور أكثر اتزانًا للسلطة وممارستها. وفي هذا السياق، يمكن للنماذج القيادية التي عرضها القرآن الكريم أن تقدم إطارًا مهمًا للتأمل والتأصيل؛ لأنها تبرز أن قوة الدولة لا تنفصل عن أخلاق من يتولى أمرها، وأن نجاح القيادة لا يقوم على القوة وحدها، وإنما على اجتماع الأمانة والعلم والكفاءة والعدل والشورى وحسن التدبير وتحمل المسؤولية.

وتتجلى أهمية النموذج القرآني بصورة خاصة في الحالة الليبية؛ إذ إن معالجة أزمة الحكم لا يمكن أن تقتصر على إعادة توزيع المناصب أو إعادة ترتيب المؤسسات، وإنما تحتاج كذلك إلى بناء ثقافة سياسية وإدارية تقوم على المسؤولية والأمانة والمصلحة العامة والاحتكام إلى القانون والقدرة والكفاءة والمساءلة،وهذه القيم ليست مفاهيم مستحدثة في الفكر الإداري المعاصر، وإنما لها أصول راسخة في التصور الإسلامي، وقد جسدتها النماذج القرآنية بصورة عملية في مواقف متعددة.

وعليه، فإن دراسة مقومات الحكم الرشيد من خلال النماذج القيادية في القرآن الكريم تمثل محاولة للجمع بين التأصيل الشرعي والتحليل القيادي والواقع المعاصر؛ وذلك من خلال الكشف عن المبادئ التي يمكن استنباطها من هذه النماذج، ثم بيان مدى قدرتها على الإسهام في بناء تصور إسلامي للحكم الرشيد، يمكن الاستفادة منه في معالجة بعض مظاهر الخلل في ممارسة السلطة وإدارة الشأن العام، وفي مقدمتها الانقسام، وضعف المؤسسات، وتغليب المصالح الخاصة، وغياب المساءلة، وضعف معايير الكفاءة، وتراجع أولوية المصلحة العامة.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها:

1. بيان مفهوم الحكم الرشيد وتأصيله من المنظور الإسلامي، والكشف عن أهم المبادئ والقيم التي يقوم عليها.
2. استقراء النماذج القيادية الواردة في القرآن الكريم، ولا سيما نماذج يوسف، وسليمان، وطالوت، وذي القرنين، وملكة سبأ، وتحليل مواقفها القيادية والإدارية.
3. استخلاص مقومات الحكم الرشيد من خلال هذه النماذج، وبيان القيم المشتركة والمتكاملة بينها، كالأمانة، والعلم، والكفاءة، والعدل، والشورى، والتثبت، وحسن التدبير، وتحمل المسؤولية.
4. بيان العلاقة بين صلاح القيادة وصلاح ممارسة السلطة، وإبراز أن الحكم في التصور الإسلامي يقوم على المسؤولية والأمانة، وليس على مجرد امتلاك القوة أو النفوذ.
5. التمييز بين مظاهر القوة السياسية وبين الاستخدام الرشيد للسلطة، وبيان أن القوة في النموذج القرآني تكون وسيلة لتحقيق العدل والمصلحة وحماية المجتمع، لا وسيلة للاستبداد والاستعلاء.

6. ربط التأصيل القرآني للقيادة والحكم بالواقع المعاصر، ولا سيما الواقع الليبي الذي شهد انقسامًا سياسيًا ومؤسسيًا وصراعًا على السلطة والموارد والاختصاصات.
7. بيان مدى إمكانية الإفادة من مقومات الحكم الرشيد المستنبطة من النماذج القرآنية في معالجة بعض مظاهر الخلل في الواقع الليبي، خاصة ما يتعلق بضعف المؤسسات، والانقسام، وتراجع المصلحة العامة، وضعف المساءلة والكفاءة.
8. الوصول إلى تصور متكامل للحكم الرشيد يجمع بين الرشد الأخلاقي والرشد الإداري والرشد السياسي في ضوء الهدي القرآني.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات، من أهمها:

أولًا: الأهمية العلمية:

يسهم البحث في إبراز جانب من جوانب الهداية القرآنية المتعلقة بالحكم والقيادة وإدارة شؤون الناس، من خلال الانتقال من دراسة القصص القرآني بوصفه سردًا تاريخيًا إلى تحليل ما يتضمنه من مبادئ قيادية وإدارية وأخلاقية يمكن الإفادة منها في تأصيل مفهوم الحكم الرشيد.

ثانيًا: الأهمية الشرعية:

يبرز البحث أن مبادئ العدل والأمانة والشورى والكفاءة والمساءلة وحفظ المصالح ليست مجرد مفاهيم إدارية حديثة، وإنما لها جذور واضحة في النصوص الشرعية والنماذج القيادية التي عرضها القرآن الكريم.

ثالثًا: الأهمية السياسية والإدارية:

يساعد البحث على بناء تصور للحكم الرشيد يقوم على الجمع بين الأخلاق والكفاءة، ويؤكد أن نجاح المؤسسات لا يتوقف على الهياكل والقوانين وحدها، وإنما يتطلب كذلك قيادات تتمتع بالأمانة والعلم والقدرة على اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية.

رابعًا: الأهمية التطبيقية:

تكتسب الدراسة أهمية خاصة في ظل الواقع الليبي وما شهده من انقسام سياسي ومؤسسي وصراع على السلطة، بما يجعل البحث في مقومات القيادة

يسهم البحث في إبراز أهمية بناء علاقة متوازنة بين الحاكم والمجتمع، تقوم على المسؤولية المتبادلة، وحماية الحقوق، وتحقيق المصالح العامة، وترسيخ الثقة في الرشيدة والمصلحة العامة والعدل والمساءلة والكفاءة ذا صلة مباشرة بعملية بناء الدولة واستعادة فاعلية مؤسساتها.

<u>إشكالية البحث :</u>

تتمثل إشكالية البحث في وجود فجوة بين مبادئ الحكم الرشيد ومتطلبات تطبيقها في الواقع المعاصر، ولا سيما في الدول التي تعاني من الصراعات والانقسامات السياسية والمؤسسية، كما هو الحال في ليبيا، حيث أدى تعدد مراكز السلطة وتباين السياسات إلى إضعاف أداء مؤسسات الدولة. ومن ثم يسعى البحث إلى استنباط منظومة متكاملة لمقومات الحكم الرشيد من النماذج القيادية التي عرضها القرآن الكريم، وبيان مدى إمكان الإفادة منها في فهم أزمات الحكم المعاصر والمساهمة في معالجتها، ولا سيما في الحالة الليبية.

ومن هنا يمكن صياغة الإشكالية الرئيسة في السؤال الآتي: ما مقومات الحكم الرشيد التي يمكن استنباطها من النماذج القيادية في القرآن الكريم، وكيف تتكامل هذه المقومات في بناء تصور إسلامي متكامل للحكم الرشيد، وما مدى إمكانية الإفادة منها في معالجة مظاهر الخلل والانقسام المؤسسي والسياسي في الواقع الليبي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من التساؤلات، من أهمها:

1. ما المقصود بالحكم الرشيد، وما أبرز أسسه في التصور الإسلامي؟
2. ما أهم مقومات القيادة الرشيدة التي تكشف عنها قصة يوسف عليه السلام؟
3. ما أبعاد العلم والحكمة والتنظيم والتثبت في نموذج سليمان عليه السلام؟
4. كيف يعالج نموذج طالوت مسألة اختيار الحاكم وفق معيار الكفاءة والقدرة؟
5. ما مظاهر العدل وحسن توظيف القوة وإدارة الموارد في نموذج ذي القرنين؟
6. ما الذي تكشفه شخصية ملكة سبأ عن الشورى والتثبت وحسن تقدير المآلات والمرونة السياسية؟
7. كيف تتكامل هذه المقومات في بناء تصور قرآني للحكم الرشيد؟
8. وما أوجه الإفادة من هذه المقومات في قراءة واقع الحكم والمؤسسات في ليبيا، في ظل الانقسام السياسي والمؤسسي والصراع على السلطة؟

وبذلك تتجه الدراسة إلى تجاوز القراءة الجزئية للنماذج القرآنية، لتصل إلى منظومة متكاملة للحكم الرشيد، تجمع بين صلاح القائد، وكفاءته، وعدله، وشوراه، وحسن تدبيره، وقدرته على إدارة الأزمات، وخضوعه للمسؤولية والمساءلة، وتقديمه المصلحة العامة على المصالح الشخصية أو الفئوية؛ بما يجعل هذه الدراسة ذات صلة بالتأصيل الإسلامي من جهة، وبالتحديات التي تواجه بناء الدولة ومؤسساتها في الواقع الليبي من جهة أخرى.

هيكلية البحث :

قسمت البحث الى ستة مباحث وفي كل مبحث خمس مطالب على النحو التالي :

المبحث الأول: مقومات الحكم الرشيد في نموذج يوسف –عليه السلام–

المبحث الثاني: صفات الحاكم الرشيد من خلال سيرة سليمان –عليه السلام–

المبحث الثالث: صفات الحاكم الرشيد من خلال شخصية الملك طالوت

المبحث الرابع: الحكم الرشيد من خلال شخصية ذي القرنين

المبحث الخامس: الحكم الرشيد من خلال شخصية الملكة بلقيس

المبحث السادس : مبادئ الحكم الرشيد في القرآن الكريم وآفاق تطبيقها في معالجة الأزمة الليبية

النتائج :

التوصيات:

المبحث الأول: مقومات الحكم الرشيد في نموذج يوسف عليه السلام

تمهيد

تقدم قصة يوسف –عليه السلام– في القرآن الكريم نموذجًا متكاملًا للحكم الرشيد، لا من خلال عرض نظام سياسي أو إداري بصورته الاصطلاحية المعاصرة، وإنما من خلال بيان جملة من القيم والمبادئ التي تقوم عليها القيادة الصالحة، وفي مقدمتها **الأمانة، والعلم، والكفاءة، والصبر، والنزاهة، وحسن التدبير، والقدرة على إدارة الأزمات، والعدل والعفو.** وقد انتقلت شخصية يوسف –عليه السلام– في مراحل متعددة من الابتلاء إلى التمكين، ومن السجن إلى تولي مسؤولية خزائن الأرض، بما أتاح للقصة أن تعرض بصورة عملية كيفية اجتماع الصلاح الشخصي مع الكفاءة الإدارية والقدرة على تحمل المسؤولية.

قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ ۚ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ ۖ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (سورة يوسف، الآية: 56). ويكشف هذا التمكين عن أن السلطة في النموذج القرآني ليست غاية في

ذاتها، وإنما وسيلة لتحقيق الصلاح وحفظ مصالح الناس، وهو ما يظهر بوضوح في تجربة يوسف –عليه السلام– .

المطلب الأول: الأمانة والنزاهة أساسًا للحكم الرشيد

تأتي **الأمانة والنزاهة** في مقدمة المقومات التي ينبغي أن يتحلى بها من يتولى الشأن العام؛ إذ لا يمكن أن تتحقق الإدارة الرشيدة مع فساد الذمة أو استغلال السلطة لتحقيق المصالح الشخصية. وقد جسد يوسف –عليه السلام –هذا المعنى في مواقف متعددة، أبرزها موقفه من امرأة العزيز، حين واجه فتنة السلطة والجاه والشهوة، فاختار العفة والاستقامة، ولم يجعل ظروفه الصعبة مبررًا للانحراف.

وتتأكد هذه النزاهة عندما تولى مسؤولية خزائن الأرض، إذ قال: ﴿اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ (سورة يوسف، الآيتان: 54–55). فجمع في عبارته بين **الحفظ والعلم**؛ والحفظ يتضمن الأمانة وصيانة المال العام، والعلم يتضمن القدرة على إدارة الموارد والتصرف فيها على الوجه الذي يحقق المصلحة.

وقد أشار ابن عاشور إلى أن ما ظهر من يوسف –عليه السلام– من الحكمة والعلم والصبر وحسن الخلق والنزاهة كان من أسباب اصطفاء الملك له وتمكينه في موقع المسؤولية.[1] كما بيّن القرطبي أن طلب يوسف –عليه السلام– تولي خزائن الأرض كان مرتبطًا بعلمه وأمانته وقدرته على القيام بهذه المهمة بما ينفع الناس. [2]

ومن ثم، فإن النموذج القرآني يربط بين **صلاح المسؤول وكفاءته**؛ فلا تكفي الأمانة وحدها إذا غابت القدرة، كما لا تكفي القدرة إذا تجردت من الأمانة.

المطلب الثاني: العلم والكفاءة والقدرة على تحمل المسؤولية

لا يقوم الحكم الرشيد على حسن النية وحده، وإنما يحتاج إلى **العلم والخبرة والكفاءة**؛ لأن إدارة مصالح الناس تتطلب القدرة على فهم الواقع وتشخيص المشكلات واختيار الوسائل المناسبة لمعالجتها.

وقد أشار القرآن إلى ما منحه الله تعالى يوسف –عليه السلام– من العلم والحكمة، فقال: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ (سورة يوسف، الآية: 22). وقد فسّر البغوي الحكم بإصابة القول، والعلم بتأويل الرؤيا، ونقل معنى مهمًا في التمييز بين العالم والحكيم، فالحكيم هو الذي يعمل بعلمه.[3]

كما وصفه القرطبي بأنه كان ذا علم وحكمة، وأن ما أوتيه من المعرفة مكّنه من القيام بسياسة الملك وإدارة شؤونه بعدل.[4]

ويظهر هذا الجانب بصورة أوضح في قوله تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ (سورة يوسف، الآية: 55). فطلب يوسف –عليه السلام– للمسؤولية لم يكن طلبًا للجاه أو التسلط، وإنما كان مبنيًا على معرفته بقدرته على القيام بها، وعلى إدراكه لحجم الأزمة التي تواجه البلاد.

ومن هنا يمكن استخلاص قاعدة مهمة في الحكم الرشيد، وهي أن **إسناد المسؤولية ينبغي أن يقوم على الجمع بين النزاهة والكفاءة**؛ لأن المسؤول الأمين غير القادر قد يعجز عن تحقيق المصلحة، كما أن القادر غير الأمين قد يحول السلطة إلى وسيلة للإفساد.

المطلب الثالث: التخطيط وحسن إدارة الأزمات والموارد

تُعد قصة يوسف –عليه السلام– من أبرز النماذج القرآنية في **التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات**؛ فقد استطاع من خلال تفسير رؤيا الملك أن يضع تصورًا متكاملًا للتعامل مع سنوات الرخاء وسنوات القحط.

قال تعالى: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ۝ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ۝ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ﴾ (سورة يوسف، الآيات: 47-49).

ولا تقتصر أهمية هذا النموذج على التنبؤ بالأزمة، وإنما تتمثل في **تحويل المعرفة إلى خطة عملية** تقوم على الإنتاج، وترشيد الاستهلاك، وتخزين الموارد، والاستعداد للسنوات العصيبة. وبذلك جمع يوسف -عليه السلام- بين قراءة المستقبل والتخطيط له، وبين إدارة الموارد بصورة تحقق الأمن الغذائي للمجتمع.

وهذا يكشف عن بعد أساسي من أبعاد الحكم الرشيد، يتمثل في أن الإدارة الناجحة لا تنتظر وقوع الأزمة حتى تبدأ في مواجهتها، وإنما تستشرف المخاطر وتضع الخطط الوقائية قبل وقوعها.

كما يظهر في تجربة يوسف -عليه السلام- أن إدارة المال العام والموارد الاقتصادية ينبغي أن تستند إلى **التخطيط وترشيد الإنفاق والمحافظة على الموارد وتحقيق المصلحة العامة**، وهي مبادئ تلتقي مع المقاصد العامة للشريعة في حفظ المال والنفس وتحقيق المصالح.[5]

المطلب الرابع: العدل والحكمة والعفو في إدارة شؤون الدولة

لم تقتصر مقومات الحكم الرشيد في نموذج يوسف -عليه السلام- على الأمانة والكفاءة والإدارة، وإنما امتدت إلى **الحكمة في التعامل مع الناس، والعدل في معالجة الخصومات، والعفو عند القدرة.**

فقد تعرض يوسف -عليه السلام- للظلم من إخوته، ثم للظلم في قضية امرأة العزيز، ثم للسجن بغير جرم، ومع ذلك لم تتحول السلطة التي وصل إليها إلى وسيلة للانتقام أو تصفية الحسابات. بل عندما اجتمع بإخوته بعد تمكنه قال لهم: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ۖ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (سورة يوسف، الآية: 92).

ويمثل هذا الموقف صورة راقية من صور **الحكم الأخلاقي الرشيد**؛ فالقدرة على العفو عند امتلاك القوة تدل على أن السلطة لم تغير شخصية صاحبها ولم تدفعه إلى الانتقام الشخصي.

كما يظهر في قصة يوسف -عليه السلام- جانب **الحكمة في معالجة النزاعات**، فقد تعامل مع المواقف التي واجهته بتأنٍ وتدبر، ولم يسارع إلى إصدار الأحكام قبل ظهور الحقيقة. ويؤكد ذلك موقفه من قضية النسوة وامرأة العزيز، حيث ظل حريصًا على إظهار الحقيقة وإثبات البراءة قبل الخروج من السجن، قال تعالى: ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ﴾ (سورة يوسف، الآية: 51).

ومن ثم، فإن العدل في النموذج اليوسفي لا ينفصل عن **التثبت والحكمة وحفظ الحقوق**، كما أن القوة السياسية لا تنفصل عن الأخلاق والمسؤولية.

خلاصة المبحث

يتبين من خلال قصة يوسف -عليه السلام- أن الحكم الرشيد في التصور القرآني يقوم على منظومة متكاملة لا تنفصل فيها **القيم الأخلاقية عن الكفاءة الإدارية**. فقد اجتمعت في شخصيته -عليه السلام- الأمانة والنزاهة، والعلم والحكمة، والصبر والثبات، والقدرة على تحمل المسؤولية، والتخطيط وإدارة الأزمات، إلى جانب العدل والعفو وحسن التعامل مع الناس.

ويبرز قوله تعالى: ﴿إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ أساسًا مركزيًا لهذا النموذج؛ إذ يجمع بين **الأمانة والكفاءة**، وهما من أهم شروط نجاح القيادة والإدارة. كما تكشف قصة سنوات القحط عن أهمية التخطيط والاستعداد للمستقبل، بينما يكشف موقفه من إخوته عن الجانب الأخلاقي للسلطة، حيث لم يجعل التمكين سببًا للانتقام، وإنما جعله وسيلة للإصلاح وتحقيق المصلحة.

وعليه، فإن النموذج اليوسفي يقدم تصورًا للحكم الرشيد يقوم على **صلاح القائد، وأمانته، وعلمه، وكفاءته، وحسن تدبيره، وعدله، وقدرته على إدارة الأزمات، وتقديم المصلحة العامة على الاعتبارات الشخصية** .وهذه المقومات تجعل قصة يوسف –عليه السلام– نموذجًا قرآنيًا غنيًا يمكن الإفادة منه في تأصيل مفهوم الحكم الرشيد من منظور إسلامي.

المبحث الثاني: صفات الحاكم الرشيد من خلال سيرة سليمان –عليه السلام–

تقدم قصة سليمان –عليه السلام– نموذجًا متميزًا للحكم الرشيد؛ إذ جمع الله له بين **العلم والحكمة، والتمكين والقوة، وحسن الإدارة، والقدرة على التثبت واتخاذ القرار، والشكر والتواضع لله تعالى** .ولم يكن عظيم الملك سببًا في انفصاله عن قيم العبودية والمسؤولية، بل ظل التمكين عنده مرتبطًا بالشكر والعمل الصالح. قال تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ﴾ (سورة النمل، الآية: 15). وتكشف الآية أن ما أوتيه سليمان –عليه السلام– من أسباب القوة والملك لم يكن مصدرًا للغرور، وإنما كان نعمة من الله تعالى تستوجب الاعتراف بفضله.

المطلب الأول: العلم والحكمة أساس الرشد في القيادة

يُعد العلم والحكمة من أبرز مقومات القيادة الرشيدة في قصة سليمان –عليه السلام–؛ فقد قرن القرآن بين العلم والفضل، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (سورة النمل، الآية: 15). فالقيادة في التصور القرآني لا تقوم على القوة المجردة، وإنما تحتاج إلى **علم يمكن الحاكم من فهم الواقع، وحكمة تمكنه من حسن تنزيل ما يعلمه على الوقائع**.

ويتضح ذلك بصورة جلية في قصة الحكم بين الخصمين، حيث قال تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ (سورة الأنبياء، الآية: 79). فالآية تؤكد أن القدرة على إصدار القرار العادل تحتاج إلى فهم دقيق للواقعة، وأن اختلاف الاجتهاد في بعض مسائل القضاء لا ينفي فضل العلم والحكمة. وقد أشار المفسرون إلى أن الله تعالى خص سليمان بفهم القضية وإدراك وجه الحكم فيها، مع إقراره لأبيه داود بالحكم والعلم. [6]

ومن ثم فإن النموذج السليماني يؤسس لمبدأ مهم في الحكم الرشيد، وهو أن **الكفاءة العلمية والفهم الصحيح للوقائع شرط من شروط حسن ممارسة السلطة**، وأن القرار الرشيد لا يصدر عن الانطباع أو القوة، وإنما عن العلم والتثبت.

المطلب الثاني: حسن الإدارة وتنظيم شؤون الدولة

تظهر في قصة سليمان –عليه السلام– صورة متقدمة من التنظيم الإداري والعسكري؛ فقد وصف القرآن جيشه بقوله تعالى: ﴿وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ (سورة النمل، الآية: 17). وتعبير القرآن بـ﴿يُوزَعُونَ﴾ يدل على وجود تنظيم وضبط للجند، بحيث لا يتحول العدد والقوة إلى فوضى، وإنما يعمل كل عنصر ضمن نظام محدد.

كما تكشف قصة الهدهد عن جانب آخر من الإدارة الرشيدة، وهو **المتابعة والمساءلة وتوزيع المسؤوليات**؛ فقد افتقد سليمان الهدهد، فقال: ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ ۝ لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ (سورة النمل، الآيتان: 20–21). ثم لم يتخذ القرار بصورة متعجلة، بل طلب من الهدهد أن يقدم مبررًا واضحًا لغيابه، وهو ما يعكس مبدأ **المساءلة المقترنة بالتثبت من المعلومات قبل إصدار الحكم**.

وهذه الصورة من الإدارة لا تعني إسقاط المفاهيم الإدارية الحديثة على القصة، وإنما تستفاد منها مبادئ عامة، من أبرزها :**التنظيم، والمتابعة، وتوزيع المهام، والمساءلة، وربط المسؤولية بالمعلومة والاختصاص**.

المطلب الثالث: التثبت والاستماع واحترام المعلومة

من أبرز مظاهر الحكم الرشيد في قصة سليمان –عليه السلام– قدرته على **الاستماع إلى المعلومة وعدم رفضها لمجرد صدورها من جهة أدنى منزلة** .ويتجلى ذلك في قصة الهدهد، فقد جاء الهدهد بخبر عن قوم سبأ، فقال: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ (سورة النمل، الآية: 22). ولم يتعامل سليمان مع الخبر باعتباره حقيقة مكتملة تستوجب التصرف الفوري، بل طلب التحقق منه، فقال: ﴿قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (سورة النمل، الآية: 27).

وهذا الموقف يمثل قاعدة مهمة في القيادة الرشيدة، وهي **التثبت من المعلومات قبل بناء القرارات عليها**، ولا سيما عندما يتعلق القرار بأمن الدولة وعلاقاتها الخارجية. وقد جاءت النتيجة موافقة لما نقله الهدهد، إذ اكتشف سليمان –عليه السلام– واقع مملكة سبأ، ثم تعامل معه وفق تقدير سياسي متدرج، بدأ بالمراسلة قبل المواجهة.

كما يظهر هذا المعنى في موقفه من النملة، قال تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ (سورة النمل، الآية: 19). وفي ذلك دلالة على رحمته بالمخلوقات، وعدم استعلائه بما أوتي من ملك وقوة، فضلًا عن إدراكه أن المسؤولية تقتضي مراعاة آثار أفعال السلطة على من يقع تحت نطاقها.

المطلب الرابع: القوة المقترنة بالمسؤولية والشكر

لم تكن قوة سليمان –عليه السلام– منفصلة عن الإيمان، بل ارتبطت في القرآن بالشكر والعمل الصالح. فقد دعا ربه قائلًا: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ﴾ (سورة النمل، الآية: 19).

ويظهر هذا المعنى بوضوح في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾ (سورة النمل، الآية: 40). فالتمكين السياسي والقدرة على إدارة الدولة لم ينظرا إليهما بوصفهما امتيازًا شخصيًا، وإنما باعتبارهما **ابتلاءً ومسؤولية** وهذه قاعدة جوهرية في مفهوم الحكم الرشيد؛ لأن السلطة حين تنفصل عن الشعور بالمسؤولية تتحول من وسيلة لتحقيق المصلحة إلى وسيلة لتحقيق مصالح صاحبها.

ومن هنا فإن النموذج السليماني يربط بين **القوة والكفاءة من جهة، والمسؤولية الأخلاقية من جهة أخرى**؛ فلا تكفي قدرة الحاكم على إدارة الدولة إذا لم تكن هذه القدرة موجهة لتحقيق الخير ودفع الضرر.

المطلب الخامس: الحكمة في إدارة العلاقات وتحقيق المصلحة

تظهر الحكمة السياسية في قصة سليمان –عليه السلام– من خلال تعامله مع ملكة سبأ؛ فلم يبادر إلى الحرب بمجرد علمه بوجود قوم يعبدون غير الله، وإنما أرسل إليها كتابًا، ثم تابع تطورات الموقف، وترك لها مجال النظر والتقدير. وعندما أرسلت إليه الهدية، لم ينظر إليها باعتبارها غاية في ذاتها، بل تعامل معها في ضوء القضية الأوسع المتعلقة بموقف قومها.

وتكشف القصة أن القيادة الرشيدة لا تعني استخدام القوة في كل موقف، وإنما تعني **اختيار الوسيلة المناسبة لتحقيق المقصد المشروع**؛ فقد تكون المراسلة، وقد يكون الحوار، وقد تكون المفاوضة، وقد تصل الحال إلى القوة عند الضرورة. وهذا التنوع في الوسائل يعكس مرونة القرار السياسي وبعده عن ردود الأفعال المتعجلة.

خلاصة المطلب

يتضح من سيرة سليمان عليه السلام أن الحكم الرشيد في النموذج القرآني يقوم على مجموعة متكاملة من المقومات، أهمها **العلم والحكمة، والكفاءة والقدرة على الإدارة، والتنظيم والمساءلة، والتثبت من المعلومات،**

والاستماع إلى الآخرين، واستخدام القوة في إطار المسؤولية، وربط التمكين بالشكر والعمل الصالح .ومن ثم فإن قيمة هذا النموذج لا تكمن في مظاهر الملك والقوة التي اختص بها سليمان عليه السلام، وإنما في الطريقة التي وظّف بها ما آتاه الله من علم وتمكين في إدارة شؤون الناس وتحقيق الصلاح.

المبحث الثالث: صفات الحاكم الرشيد من خلال شخصية الملك طالوت

تقدم قصة طالوت عليه السلام نموذجًا قرآنيًا مهمًا في بيان أسس القيادة الرشيدة، ولا سيما فيما يتعلق **بمعايير اختيار الحاكم، والكفاءة العلمية والبدنية، والانضباط، والصبر، وإدارة الجماعة في أوقات الأزمات**، وقد جاءت قصته في سياق اعتراض بني إسرائيل على اختياره ملكًا، لاعتمادهم معيار المال والنسب، بينما بيّن القرآن أن معيار الاختيار ينبغي أن يقوم على الكفاءة والاستعداد لتحمل أعباء المسؤولية. قال تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ۚ قَالُوا أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ ۚ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ ۖ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (سورة البقرة، الآية: 247).

وتكشف هذه الآية أن الرشد في القيادة لا يقاس بالثراء أو المكانة الاجتماعية وحدهما، وإنما بالقدرة على تحمل المسؤولية وتحقيق المصلحة العامة، وهو ما يظهر من خلال جملة من الصفات.

المطلب الأول: الكفاءة والعلم والقدرة على تحمل المسؤولية

يبرز القرآن الكريم **العلم والقوة** بوصفهما من أهم أسباب اختيار طالوت للملك، فقال تعالى:﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ (سورة البقرة، الآية: 247). وقد حمل المفسرون معنى العلم على ما يحتاج إليه صاحب الولاية من معرفة بأمور الحكم وتدبير شؤون الناس، بينما تشير القوة إلى القدرة على القيام بأعباء الملك والدفاع عن الجماعة ومواجهة الأخطار[7].

ومن هنا يظهر أن القرآن لا يجعل مجرد الصلاح الشخصي كافيًا لتولي المسؤولية العامة، بل يجمع بين **الكفاءة المعرفية والقدرة العملية** وهذه قاعدة أساسية في الحكم الرشيد؛ لأن المسؤولية العامة تحتاج إلى من يمتلك العلم الذي يؤهله لاتخاذ القرار، والقدرة التي تمكنه من تنفيذه.

وقد جاء اعتراض بني إسرائيل على طالوت قائمًا على معيار المال: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ﴾، فجاء الرد القرآني مصححًا لهذا التصور، مبينًا أن امتلاك المال ليس شرطًا بذاته في صلاحية الحاكم، إذا توفرت فيه الكفاءة والقدرة اللازمة للولاية [8].

وعليه، فإن النموذج الطالوتي يقرر مبدأ مهمًا في الرشد السياسي، وهو **تقديم الكفاءة على الاعتبارات المادية والاجتماعية عند اختيار أصحاب المسؤوليات العامة.**

المطلب الثاني: الحزم والانضباط في إدارة الجماعة

بعد تولي طالوت القيادة انتقل من مرحلة الاختيار إلى مرحلة الاختبار العملي، فواجه جماعة تحتاج إلى إعداد نفسي وتنظيمي لمواجهة عدو قوي، ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ (سورة البقرة، الآية: 249).

وتكشف هذه الواقعة عن جانب مهم من القيادة، وهو **اختبار الانضباط والقدرة على الالتزام بالتوجيهات** قبل الدخول في مواجهة مصيرية. فلم تكن القضية مجرد جمع عدد كبير من الجنود، وإنما إعداد جماعة قادرة على الصبر والالتزام وتحمل المشقة.

وقد بينت الآيات نتيجة الاختبار، فقال تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ (سورة البقرة، الآية: 249) ثم واصل طالوت بمن بقي معه المسير. وفي ذلك دلالة على أن القيادة الرشيدة لا تقوم على كثرة الأتباع، وإنما على **نوعية العناصر وقدرتها على الالتزام وتحمل المسؤولية.**

كما يظهر من هذا الموقف أن الحزم في القيادة لا يعني الاستبداد، وإنما يعني وضع قواعد واضحة لتحقيق هدف مشروع، ثم الالتزام بها عند التنفيذ.

المطلب الثالث: الثبات والصبر في مواجهة الأزمات

واجه طالوت وجنوده موقفًا بالغ الصعوبة عندما رأوا كثرة جالوت وجيشه، حتى قال بعضهم: ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾، في مقابل موقف الفئة المؤمنة التي قالت: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ (سورة البقرة، الآية: 249).

وتكشف هذه المرحلة عن أهمية **الثبات النفسي والقدرة على إدارة الأزمات**؛ فالحاكم الرشيد لا يُقاس نجاحه في الظروف العادية فقط، وإنما تظهر حقيقة قيادته عند الأزمات والمخاطر.

وقد ختم القرآن هذا الموقف بدعاء الفئة المؤمنة: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ (سورة البقرة، الآية: 250). ثم قال تعالى: ﴿فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ﴾ (سورة البقرة، الآية: 251).

والدلالة هنا أن إدارة الأزمات لا تعتمد على القوة المادية وحدها، وإنما تحتاج إلى **الصبر والثبات، وحسن توجيه الجماعة، والقدرة على المحافظة على المعنويات في الظروف الصعبة.**

المطلب الرابع: العدل وربط السلطة بالمصلحة العامة

لا تعرض قصة طالوت تفاصيل نظامه الإداري أو القضائي، ولذلك لا يصح التوسع في نسبة ممارسات إدارية محددة إليه لم يذكرها القرآن. غير أن السياق العام للقصة يبرز أن الملك في التصور القرآني مرتبط **بالمصلحة العامة والدفاع عن الجماعة وتحقيق الغاية المشروعة من السلطة.**

فالملك لم يكن غاية شخصية لطالوت، وإنما جاء في سياق طلب بني إسرائيل ملكًا يقودهم في مواجهة الخطر، قال تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَّهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (سورة البقرة، الآية: 246).

ومن ثم فإن اختيار طالوت ارتبط بوظيفة عامة، لا بامتياز شخصي، وهو ما ينسجم مع مفهوم المسؤولية في الحكم الرشيد؛ فالسلطة ليست ملكًا خاصًا للحاكم، وإنما **تكليف يهدف إلى تحقيق مصلحة الجماعة وصيانة مصالحها.**

كما أن تصحيح معيار الاختيار من المال والنسب إلى العلم والقوة يؤكد أن معيار تولي المسؤولية ينبغي أن يرتبط **بالمصلحة والكفاءة**، لا بالمحاباة أو الامتياز الطبقي.

المطلب الخامس: الإيمان والثقة بالله أساسًا للقيادة الرشيدة

لم تكن قيادة طالوت قائمة على الأسباب المادية وحدها، بل جاءت في إطار إيماني واضح، وظهر ذلك في موقف الفئة المؤمنة عند مواجهة جالوت، إذ قالت: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ (سورة البقرة، الآية: 249).

وهذا البعد مهم في النموذج القرآني؛ لأن القوة والقدرة لا تنفصلان عن المسؤولية أمام الله تعالى. فالحاكم الرشيد لا يجعل القوة المادية مصدرًا مطلقًا للنجاح، وإنما يستحضر أن النصر والتمكين بيد الله، وأن ما يملكه الإنسان من أسباب إنما هو وسيلة للقيام بالواجب.

ومن هنا تتكامل في شخصية طالوت عناصر **الكفاءة والقوة والإيمان والصبر**، وهي عناصر جعلت منه نموذجًا مناسبًا لقيادة قومه في ظرف استثنائي.

خلاصة المطلب

يتبين من قصة طالوت أن الحكم الرشيد يقوم على جملة من المقومات الأساسية، يأتي في مقدمتها **اختيار صاحب المسؤولية على أساس الكفاءة لا المال والنسب، والجمع بين العلم والقدرة، والحزم في إدارة الجماعة، والقدرة على اختبار مدى التزام الأتباع، والثبات في مواجهة الأزمات، وربط السلطة بالمصلحة العامة والقيم الإيمانية.**

وبذلك يقدم النموذج الطالوتي بعدًا مهمًا من أبعاد الحكم الرشيد، يتمثل في أن **صلاح القيادة لا يتحقق بمجرد امتلاك السلطة، وإنما بامتلاك أهلية ممارستها وحسن توظيفها في تحقيق المقاصد المشروعة وحماية الجماعة ومواجهة الأخطار.**

المبحث الرابع: الحكم الرشيد من خلال شخصية ذي القرنين

يمثل ذو القرنين نموذجًا قرآنيًا بارزًا للحاكم الذي جمع الله تعالى له بين **التمكين والقوة، والعدل والصلاح، وحسن التدبير، والقدرة على إدارة الموارد، وتحقيق مصالح الناس** .وقد عرض القرآن الكريم قصته في سورة الكهف في سياق يبرز كيفية استعمال السلطة والقدرة في خدمة المجتمع وتحقيق الأمن ودفع الضرر، قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَن ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ۝ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا ۝ فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾ (سورة الكهف، الآيات: 83-85).

وتكشف هذه الآيات عن أصل مهم في الحكم الرشيد، وهو أن **التمكين والقوة لا تكونان غاية في ذاتيهما، وإنما تتحولان إلى قيمة إيجابية بقدر ما يحسن الحاكم توظيفهما في تحقيق العدل والمصلحة العامة.**

المطلب الأول: التمكين والقوة وتوظيف السلطة في خدمة المصلحة العامة

أول ما يلفت النظر في شخصية ذي القرنين أن الله تعالى وصفه بالتمكين في الأرض، فقال: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾، ثم أتبع ذلك بقوله: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا ۝ فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾ (سورة الكهف، الآيتان: 84-85).

والتمكين هنا لا يدل على مجرد امتلاك القوة، وإنما يكشف عن **امتلاك الوسائل والقدرة على تحقيق الأهداف** .وقد فهم المفسرون من قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ أن الله تعالى يسّر له أسباب الوصول إلى ما أراد من العلم والقدرة والوسائل.[9]

ومن ثم فإن نموذج ذي القرنين يقرر أن القيادة الرشيدة تحتاج إلى **القوة المؤسسية والقدرة التنفيذية،** غير أن قيمة هذه القوة تتحدد بطريقة استعمالها. ولذلك لم يستخدم ذو القرنين ما مُكّن منه في الاستعلاء على الشعوب أو تحقيق مصالحه الخاصة، وإنما وظفه في الإصلاح وإقامة العدل وحماية المستضعفين.

وهذا يبرز فارقًا جوهريًا بين **القوة الرشيدة والقوة المستبدة**؛ فالأولى وسيلة لتحقيق المصلحة، والثانية تتحول إلى غاية للسيطرة والاستعلاء.

المطلب الثاني: العدل والمساءلة أساس الحكم

يظهر العدل في شخصية ذي القرنين بصورة صريحة في موقفه من القوم الذين بلغهم في رحلته، قال تعالى: ﴿قُلْنَا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ۝ قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ

رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نُكْرًا ۝ وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَىٰ وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا﴾ (سورة الكهف، الآيات: 86-88).

ويكشف هذا الموقف عن قيام الحكم على **التمييز بين الظالم والمصلح**، وعدم تسوية الناس في المعاملة دون اعتبار لأعمالهم. كما يتضح فيه أن السلطة عند ذي القرنين ليست سلطة مطلقة خالية من المسؤولية، بل هي سلطة مرتبطة بالحق والعدل والحساب.

واللافت في قوله: ﴿ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ﴾ أن الحاكم نفسه يستحضر وجود سلطة أعلى منه، وهي سلطة الله تعالى؛ الأمر الذي يجعل ممارسة السلطة مرتبطة بالمسؤولية الدينية والأخلاقية، وليس بمجرد القدرة المادية.

وهذا من أهم الأسس التي يمكن استنباطها في مفهوم الحكم الرشيد، وهو أن الحاكم لا يكون فوق القانون الأخلاقي والشرعي، وأن السلطة أمانة ومسؤولية وليست امتيازًا شخصيًا.

المطلب الثالث: الكفاءة وحسن التخطيط وإدارة الموارد

من أبرز مظاهر الرشد الإداري في قصة ذي القرنين أنه لم يعتمد على القوة المجردة، وإنما أحسن توظيف **الأسباب والوسائل والموارد المتاحة** .وقد تكرر في القصة قوله تعالى: ﴿فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾ (سورة الكهف، الآيات: 85، 89، 92). بما يدل على الأخذ بالأسباب والعمل المنظم للوصول إلى الغاية.

ويتجلى ذلك بصورة أوضح في قصة القوم الذين طلبوا منه أن يجعل بينهم وبين يأجوج ومأجوج سدًا، فقالوا: ﴿يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ... فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ (سورة الكهف، الآيتان: 94-95).

وهنا يظهر جانب مهم من الإدارة الرشيدة؛ إذ لم يكتف ذو القرنين بقبول المقابل المالي، وإنما أعلن أن ما مكّنه الله منه خير من ذلك، ثم طلب منهم المشاركة في التنفيذ، فقال: ﴿فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾ (سورة الكهف، الآية: 95).

وتحمل هذه الآية دلالة مهمة على **المشاركة المجتمعية في تنفيذ المشروعات العامة**؛ فالحاكم لم يجعل المجتمع مجرد متلقٍ للخدمة، وإنما أشركه في عملية البناء والحماية. كما يظهر فيها حسن إدارة الموارد البشرية والمادية وتوجيهها نحو تحقيق مصلحة عامة واضحة.

المطلب الرابع: حماية المجتمع وتحقيق الأمن العام

تمثل قصة الردم أبرز التطبيقات العملية للحكم الرشيد في قصة ذي القرنين؛ فقد واجه مشكلة حقيقية تتعلق بأمن السكان وحماية حياتهم وممتلكاتهم من فساد يأجوج ومأجوج، فاستجاب لطلبهم، ووضع مشروعًا هندسيًا لحمايتهم. وقد وصف القرآن مراحل التنفيذ بقوله تعالى: ﴿آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ۝ فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ (سورة الكهف، الآيتان: 96-97).

وتظهر في هذا المشهد عدة عناصر للحكم الرشيد، منها تحديد المشكلة، وتقدير الخطر، وتعبئة الموارد، والاستعانة بالخبرات، وتقسيم العمل، ثم تنفيذ المشروع ومتابعة نتائجه.

وهكذا لا تظهر قوة ذي القرنين في قدرته على إخضاع الآخرين، وإنما في قدرته على حماية المجتمع من الخطر وبناء الوسائل الكفيلة بتحقيق أمنه واستقراره.

المطلب الخامس: التواضع ونسبة الفضل إلى الله

مع كل القوة والتمكين اللذين منحهما الله تعالى لذي القرنين، فإنه لم ينسب إنجازاته إلى قدرته الذاتية، ولم يجعل نجاحه وسيلة لتعظيم شخصه؛ بل قال بعد إتمام بناء الردم: ﴿قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي﴾ (سورة الكهف، الآية: 98).

وتكشف هذه العبارة عن قيمة قيادية مهمة تتمثل في **التواضع وعدم الاغترار بالسلطة والإنجاز** . فالحاكم الرشيد مهما بلغت قوته واتسعت سلطته، يدرك أن ما لديه من قدرة ووسائل إنما هو من فضل الله تعالى.

وهذه القيمة تحدّ من نزعة الاستبداد والغرور السياسي؛ لأن الحاكم الذي ينظر إلى السلطة بوصفها أمانة ونعمة ومسؤولية يكون أقرب إلى تسخيرها للمصلحة العامة من الحاكم الذي يراها ملكًا شخصيًا.

خلاصة المطلب

يتضح من قصة ذي القرنين أن القرآن الكريم يقدم نموذجًا للحاكم الذي جمع بين القوة والعدل، والتمكين والصلاح، والقدرة والكفاءة، والتخطيط وتحقيق المصلحة العامة .فلم تكن قوته وسيلة للبطش والاستعلاء، وإنما استعملها في إقامة العدل، وحماية المجتمع، وتوفير الأمن، وتوظيف الموارد، وإقامة المشروعات النافعة.

كما أن قوله: ﴿فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ﴾ يكشف عن أهمية **المشاركة المجتمعية**، وقوله: ﴿فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾ يبرز قيمة **التخطيط والأخذ بالأسباب**، وقوله: ﴿هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي﴾ يجسد **التواضع ونسبة الفضل إلى الله تعالى.**

وعليه، فإن نموذج ذي القرنين يرسخ جملة من مقومات الحكم الرشيد، أهمها :**التمكين المسؤول، والعدل، وحماية المجتمع، والكفاءة في إدارة الموارد، والتخطيط، والمشاركة، وتحقيق المصلحة العامة، والتواضع في ممارسة السلطة** .وهذه المقومات تجعل قصته من النماذج القرآنية المهمة في دراسة الأسس الأخلاقية والإدارية للحكم الرشيد.

<u>المبحث الخامس: الحكم الرشيد من خلال شخصية الملكة بلقيس</u>

تُعدّ قصة ملكة سبأ مع سليمان –عليه السلام– من النماذج القرآنية البارزة التي يمكن من خلالها استجلاء جملة من مقومات الحكم الرشيد، ولا سيما ما يتصل **بالتثبت في اتخاذ القرار، والشورى، وحسن تقدير المآلات، وتقديم المصلحة العامة، والمرونة السياسية، والقدرة على مراجعة المواقف** وقد عرض القرآن الكريم شخصية بلقيس في سياق سياسي واضح، إذ كانت ملكةً على قوم ذوي قوة وحضارة وملك، قال تعالى: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ (سورة النمل، الآية: 23).

ومن خلال مواقفها في إدارة العلاقة مع سليمان –عليه السلام– يمكن إبراز أهم مقومات الحكم الرشيد في شخصيتها فيما يأتي:

المطلب الأول: الشورى والمشاركة في اتخاذ القرار

من أبرز مظاهر الرشد السياسي في شخصية بلقيس أنها لم تنفرد باتخاذ القرار في قضية تمس مستقبل مملكتها، وإنما عرضت الأمر على أهل الرأي والمشورة من قومها، فقالت: ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾ (سورة النمل، الآية: 32).

وتكشف الآية عن منهج قيادي يقوم على **المشاركة في صناعة القرار وعدم الاستبداد بالرأي**؛ فهي مع كونها صاحبة السلطة لم تجعل موقعها السياسي مانعًا من الاستماع إلى أهل الرأي، بل جعلت مشورتهم جزءًا من عملية اتخاذ القرار. وهذه الصورة تتفق مع أصل الشورى الذي قرره القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ (سورة الشورى، الآية: 38).

ولا تعني الشورى في هذا السياق مجرد طلب الرأي بصورة شكلية، وإنما تكشف عن إدراك الحاكم

أن القضايا الكبرى تحتاج إلى **تبادل الخبرات وتقدير مختلف الاحتمالات** قبل إصدار القرار. ومن ثم فإن نموذج بلقيس يبرز قيمة المشاركة والمسؤولية الجماعية في الإدارة الرشيدة.

المطلب الثاني: التثبت وحسن تقدير المآلات

لم تتعامل بلقيس مع كتاب سليمان –عليه السلام– تعاملاً انفعاليًا، ولم تتجه مباشرة إلى الحرب، بل حاولت أولًا فهم طبيعة الموقف وتقدير نتائجه. ويظهر ذلك في قولها: ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ﴾ (سورة النمل، الآية: 29). ثم عرضت الأمر على قومها، وبيّنت رؤيتها لطبيعة الصراع السياسي، فقالت: ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ (سورة النمل، الآية: 34).

ويظهر في هذا الموقف جانب مهم من الحكم الرشيد، وهو **دراسة العواقب قبل الإقدام على القرار**؛ إذ لم تجعل القوة العسكرية الخيار الأول، وإنما قارنت بين احتمالات المواجهة وبين الوسائل السياسية التي يمكن أن تكشف حقيقة موقف سليمان عليه السلام.

وهذا النوع من التفكير يمثل انتقالًا من القرار الانفعالي إلى القرار المبني على **التقدير والتحليل واستشراف النتائج**، وهو من أهم مقومات الإدارة الرشيدة.

المطلب الثالث: تغليب المصلحة العامة وتجنب الحرب

يتضح من موقف بلقيس أنها لم تكن تنظر إلى السلطة باعتبارها وسيلة لإثبات القوة الشخصية، وإنما كانت تستحضر مصلحة قومها واستقرار مملكتها. ولهذا لم تسارع إلى الحرب، وإنما اختارت وسيلة سياسية لاختبار طبيعة الموقف، فقالت: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ (سورة النمل، الآية: 35).

وتكشف هذه الخطوة عن **المرونة السياسية وإدارة الأزمات بالوسائل السلمية قبل اللجوء إلى القوة** . فالقيادة الرشيدة لا تقاس بامتلاك أدوات القوة فحسب، وإنما بقدرة الحاكم على استخدامها في موضعها، وتجنب ما يمكن أن يترتب على استعمالها من خسائر ودمار واضطراب.

ومن هذه الزاوية، فإن موقف بلقيس يمثل نموذجًا في **ترشيد القرار السياسي**، من خلال اختبار المواقف، واستعمال الوسائل الدبلوماسية، ومحاولة الوصول إلى الحقيقة بأقل قدر من الخسائر.

المطلب الرابع: المرونة السياسية والقدرة على مراجعة الموقف

من أهم خصائص القيادة الرشيدة القدرة على مراجعة المواقف عندما تظهر للحاكم حقيقة جديدة، وعدم الإصرار على موقف سابق لمجرد المحافظة على الهيبة السياسية. وقد تجلت هذه الخاصية بوضوح في نهاية قصة بلقيس، عندما أدركت حقيقة ما واجهته من دلائل، وانتهت إلى الإيمان بالله تعالى، فقالت: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (سورة النمل، الآية: 44).

ويمثل هذا الموقف صورة واضحة من **المرونة الفكرية ونقد الذات والقدرة على تصحيح القرار**؛ إذ لم يمنعها مركزها السياسي ولا مكانتها بين قومها من الاعتراف بالحقيقة عندما ظهرت لها. وهذه من الصفات المهمة في القيادة؛ لأن الحاكم الذي لا يستطيع مراجعة قراراته يكون عرضة للاستبداد بالرأي، بينما تقتضي الرشادة الاعتراف بالخطأ وتصحيحه متى ظهر وجه الصواب.

خلاصة المطلب

يتبين من تحليل شخصية الملكة بلقيس أن الحكم الرشيد في النموذج القرآني لا يقوم على القوة والسلطة وحدهما، وإنما يرتكز على **الشورى، والتثبت، وتحليل الواقع، واستشراف المآلات، وتقديم المصلحة العامة، والمرونة السياسية، والقدرة على مراجعة المواقف** وقد استطاعت بلقيس أن تتعامل مع موقف سياسي وعسكري

شديد الحساسية دون اندفاع أو استبداد بالرأي، فبدأت بالمشاورة، ثم درست طبيعة التهديد، ثم اختبرت الموقف بالوسائل السلمية، وانتهت إلى مراجعة موقفها عندما ظهر لها الحق.

ومن ثم فإن القيمة العلمية لهذا النموذج لا تكمن في اعتبار بلقيس نموذجًا مكتملًا للحكم الإسلامي، إذ كانت تحكم قومًا لم يكونوا على التوحيد في بداية القصة، وإنما تكمن في **المواقف القيادية والإدارية التي سجلها القرآن الكريم**، والتي تقدم نماذج إنسانية وسياسية يمكن الإفادة منها في بناء مفهوم الحكم الرشيد، ولا سيما في مجالات المشاركة في القرار، وإدارة الأزمات، وتجنب الصراع، وتحقيق المصلحة العامة.

المبحث السادس :مبادئ الحكم الرشيد في القرآن الكريم وآفاق تطبيقها في معالجة الأزمة الليبية

من خلال دراسة النماذج القيادية الواردة في القرآن الكريم، والمتمثلة في نماذج يوسف وسليمان وطالوت وذي القرنين وملكة سبأ، يمكن استخلاص جملة من النتائج التي لا تقف عند حدود التأصيل النظري لمفهوم الحكم الرشيد، وإنما يمكن الإفادة منها في قراءة الواقع الليبي وما يعانيه من انقسام سياسي ومؤسسي وصراع على الشرعية والسلطة والموارد. ولا يعني ذلك إسقاط الوقائع القرآنية على الواقع الليبي بصورة مباشرة، وإنما الإفادة من المبادئ العامة التي تكشف عنها هذه النماذج في بناء رؤية تساعد على تجاوز أسباب الصراع وتعزيز مقومات الدولة الرشيدة.

وتبرز أهمية ذلك في ظل استمرار الانقسام بين مراكز السلطة والمؤسسات المتنافسة، وتعثر الوصول إلى إطار سياسي موحد، واستمرار الحاجة إلى توحيد مؤسسات الدولة وإيجاد تسوية سياسية تفضي إلى انتخابات ومؤسسات أكثر استقرارًا .

أولًا: تقديم المصلحة الوطنية العامة على المصالح السياسية والفئوية

تكشف النماذج القرآنية أن السلطة ليست غاية في ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق مصالح الناس وحماية المجتمع. ويتضح ذلك بصورة خاصة في نموذج يوسف –عليه السلام–، الذي تولى مسؤولية خزائن الأرض من أجل إدارة أزمة عامة، وفي نموذج ذي القرنين الذي وظف ما أوتي من تمكين وقوة لحماية الناس ودفع الضرر عنهم.

ومن أهم ما يمكن الإفادة منه في الحالة الليبية أن استمرار التنافس بين القوى السياسية والمؤسسات المختلفة ينبغي ألا يؤدي إلى تعطيل المصالح العليا للدولة. فالصراع على السلطة عندما يتحول إلى غاية مستقلة عن مصلحة المجتمع يؤدي إلى استمرار الانقسام وإضعاف مؤسسات الدولة وتعطيل قدرتها على أداء وظائفها.

ومن ثم، فإن أحد أهم مبادئ الحكم الرشيد التي يمكن الإفادة منها هو **تحويل منطق الصراع من التنافس على السلطة إلى التنافس في خدمة المصلحة العامة**، بحيث تصبح وحدة الدولة، وأمن المواطن، وحماية الاقتصاد، وإدارة الموارد، وتقديم الخدمات، أهدافًا مقدمة على المصالح الحزبية أو الجهوية أو الشخصية.

ثانيًا: توحيد المؤسسات على أساس المسؤولية لا المحاصصة

تكشف التجربة الليبية أن الانقسام المؤسسي يمثل أحد أبرز العوائق أمام بناء دولة مستقرة؛ إذ يؤدي تعدد مراكز القرار وتنازع الاختصاصات إلى إضعاف الإدارة العامة وتعطيل تنفيذ السياسات الوطنية. وما زال توحيد المؤسسات وإيجاد إطار سياسي موحد من المحاور الأساسية المطروحة في الجهود السياسية المتعلقة بليبيا .

ومن خلال نموذج يوسف –عليه السلام– يمكن التأكيد على أن إدارة الشأن العام تحتاج إلى **وضوح المسؤوليات ووحدة القرار في إطار مؤسسي**، كما يكشف نموذج سليمان –عليه السلام– عن أهمية التنظيم والمتابعة وتحديد المسؤوليات.

وعليه، فإن توحيد المؤسسات الليبية لا ينبغي أن يكون مجرد اتفاق شكلي بين الأطراف، وإنما ينبغي أن يقوم على:

- وضوح الاختصاصات .
- منع ازدواج المؤسسات .
- توحيد القرار الإداري والمالي .
- تحديد المسؤوليات القانونية .
- بناء مؤسسات قادرة على العمل بعيدًا عن الصراعات السياسية .

فالاستقرار الحقيقي لا يتحقق بمجرد الاتفاق بين القوى المتنافسة؛ بل بقيام مؤسسات دولة تستطيع الاستمرار وأداء وظائفها بغض النظر عن تغير الأشخاص والحكومات.

ثالثًا: اعتماد الكفاءة والأمانة في اختيار المسؤولين

يمثل قوله تعالى على لسان يوسف –عليه السلام–: ﴿إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ **(سورة يوسف: 55)** قاعدة مهمة يمكن الإفادة منها في بناء الإدارة العامة؛ إذ يجمع بين الأمانة والكفاءة.

كما يؤكد نموذج طالوت أن معيار اختيار المسؤول لا ينبغي أن يقوم على المال أو المكانة الاجتماعية، وإنما على القدرة والعلم، قال تعالى: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ **(سورة البقرة: 247)**.

ومن أهم النتائج التي يمكن الإفادة منها في الواقع الليبي ضرورة تعزيز **مبدأ الجدارة والكفاءة** في اختيار المسؤولين والقائمين على المؤسسات العامة، والحد من تأثير:

- المحاصصة السياسية .
- الاعتبارات الجهوية .
- العلاقات الشخصية .
- الولاءات الضيقة .

فإدارة دولة تمر بظروف سياسية واقتصادية وأمنية معقدة تحتاج إلى أشخاص يجمعون بين **النزاهة والخبرة والقدرة على اتخاذ القرار**، لا إلى مجرد توزيع المناصب باعتبارها حصصًا بين القوى المتنافسة.

رابعًا: اعتماد الحوار والشورى بدلًا من منطق الغلبة

يقدم نموذج ملكة سبأ درسًا مهمًا في إدارة الأزمات السياسية؛ إذ لم تتخذ قرارًا منفردًا في قضية تمس مستقبل مملكتها، وإنما قالت: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾ **(سورة النمل: 32)**

ويكشف هذا النموذج أن القرارات المصيرية تحتاج إلى الحوار والمشاركة وتبادل الرأي، لا إلى الانفراد بالقرار.

ويمكن الإفادة من هذا المبدأ في الحالة الليبية من خلال التأكيد على أن الحل السياسي المستدام ينبغي أن يقوم على **حوار ليبي واسع وشامل**، يضم مختلف المكونات السياسية والاجتماعية والمناطقية، بحيث لا يشعر أي طرف بأن الحل قد فُرض عليه من الخارج أو من طرف سياسي آخر.

ويتفق هذا مع الحاجة التي تؤكدها المبادرات السياسية الحديثة إلى حوار شامل ومعالجة قضايا الحكم والأمن والاقتصاد والمصالحة، لا الاقتصار على الاتفاق بين عدد محدود من القوى السياسية .

خامسًا: التثبت من المعلومات ومنع القرارات القائمة على الإشاعات

من أهم المبادئ التي يقدمها نموذج سليمان –عليه السلام– مبدأ **التثبت قبل اتخاذ القرار**، عندما قال للهدهد: ﴿سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ **(سورة النمل: 27)**

وتكتسب هذه القيمة أهمية كبيرة في المجتمعات التي تعيش الصراع السياسي؛ لأن الصراعات غالبًا ما تصاحبها:

- الإشاعات .
- حملات التضليل .
- الاتهامات المتبادلة .
- توظيف الإعلام في الصراع .
- اتخاذ مواقف سياسية وأمنية بناءً على معلومات غير مؤكدة .

ومن ثم، فإن بناء الحكم الرشيد في ليبيا يقتضي تعزيز **المؤسسات المهنية القادرة على جمع المعلومات والتحقق منها**، وعدم اتخاذ القرارات المصيرية بناءً على الشائعات أو المصالح السياسية.

كما يقتضي ذلك وجود إعلام أكثر مسؤولية، ومؤسسات رقابية وقضائية قادرة على كشف الحقائق وحماية المجتمع من المعلومات المضللة.

سادسًا: ترسيخ المصالحة والعفو وعدم تحويل السلطة إلى أداة للانتقام

يقدم يوسف –عليه السلام– أحد أهم النماذج الأخلاقية التي يمكن الإفادة منها في المجتمعات الخارجة من الصراع، عندما تمكن من إخوته الذين تسببوا في أذيته، فقال: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ **(سورة يوسف: 92)**

وهذا الموقف لا يعني إلغاء الحقوق أو تعطيل العدالة، وإنما يبرز أهمية عدم تحويل القوة والتمكين إلى وسيلة للانتقام.

وتحتاج الحالة الليبية إلى ترسيخ مبدأ **المصالحة الوطنية القائمة على التوازن بين العدالة والتسامح وحفظ الحقوق**؛ لأن استمرار منطق الانتقام والثأر السياسي يؤدي إلى إعادة إنتاج الصراع.

ومن هنا يمكن الإفادة من النموذج القرآني في التأكيد على أن بناء السلام لا يتحقق بمجرد توقف القتال، وإنما يحتاج إلى:

- كشف الحقيقة .
- حفظ الحقوق .
- معالجة المظالم .
- جبر الضرر .
- المصالحة بين المكونات المختلفة .
- منع استخدام مؤسسات الدولة لتصفية الخصوم .

سابعًا: بناء دولة القانون والمساءلة

يبرز نموذج ذي القرنين أن القوة لا تعني أن الحاكم يصبح فوق المسؤولية، بل إنه يستحضر الحساب أمام الله تعالى، ويميز بين الظالم والمصلح، ويجعل ممارسة السلطة مرتبطة بالعدل.

وفي الحالة الليبية يمثل ضعف المساءلة ووجود قوى مسلحة ومؤسسات متنافسة خارج إطار مؤسسي موحد من أبرز التحديات التي تواجه بناء الحكم الرشيد. وقد أشارت تقارير دولية حديثة إلى استمرار آثار الانقسام المؤسسي وضعف بعض المؤسسات القضائية والأمنية في ظل تعدد القوى المسلحة. ومن ثم، فإن تجاوز الصراع يحتاج إلى تعزيز:

- استقلال القضاء .
- سيادة القانون .
- الرقابة على المال العام .

- المساءلة الإدارية والسياسية .
- عدم الإفلات من المسؤولية .
- خضوع جميع القوى والمؤسسات للقانون .

فلا يمكن بناء دولة مستقرة إذا كانت السلطة موزعة بين جهات لا تخضع لمساءلة واضحة.

ثامنًا: إدارة الموارد الوطنية باعتبارها ملكًا لجميع الليبيين

تكشف قصة يوسف –عليه السلام– عن أهمية الإدارة الرشيدة للموارد العامة، كما يبرز نموذج ذي القرنين حسن توظيف الإمكانات المتاحة لتحقيق الأمن والمصلحة العامة.

وتكتسب هذه المسألة أهمية كبيرة في ليبيا، باعتبار أن الموارد الاقتصادية، وفي مقدمتها النفط، تمثل عنصرًا رئيسيًا في الاقتصاد الوطني، بينما يمكن أن يؤدي التنافس على الموارد إلى تعميق الانقسام والصراع. وتشير تقارير حديثة إلى أن الانقسام السياسي وعدم الاستقرار يؤثران في إدارة الموارد والاستثمار والتنمية الاقتصادية .

ومن أهم النتائج التي يمكن الإفادة منها ضرورة التعامل مع الموارد الوطنية باعتبارها:**ملكًا عامًا لجميع الليبيين، وليست مصدرًا للنفوذ السياسي أو وسيلة للصراع بين المناطق أو المؤسسات.**

ويتطلب ذلك:

- تعزيز الشفافية .
- توحيد إدارة الموارد العامة .
- توزيع التنمية بصورة عادلة .
- حماية المال العام .
- إخضاع الإنفاق للرقابة .
- منع توظيف الموارد لتحقيق مصالح سياسية ضيقة .

تاسعًا: الانتقال من إدارة الأزمة إلى التخطيط للمستقبل

من أبرز الدروس المستفادة من نموذج يوسف –عليه السلام– أنه لم ينتظر وقوع الأزمة، وإنما وضع خطة للتعامل معها قبل وقوعها، كما في قوله تعالى: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾ **(سورة يوسف: 47)**

وهذا يقدم مبدأ مهمًا للحالة الليبية، يتمثل في ضرورة الانتقال من **سياسة إدارة الأزمات المؤقتة إلى التخطيط الاستراتيجي طويل المدى.** فالأزمة الليبية لا يمكن أن تُعالج فقط من خلال الاتفاقات المؤقتة أو تغيير الحكومات؛ بل تحتاج إلى رؤية وطنية تتناول:

- بناء مؤسسات الدولة .
- الاقتصاد والتنمية .
- الأمن .
- المصالحة الوطنية .
- إدارة الموارد .
- تطوير الإدارة العامة .
- تمكين الشباب .
- معالجة التفاوت بين المناطق .

وبذلك يصبح الحل السياسي جزءًا من مشروع وطني أوسع لبناء الدولة، وليس مجرد اتفاق مؤقت لتقاسم السلطة.

عاشرًا: رفض منطق الغلبة واعتماد منطق الدولة

تكشف النماذج القرآنية المختلفة أن القوة لا تكون رشيدة إلا عندما تكون مرتبطة بالعدل والمسؤولية. فطالوت استخدم القيادة لتنظيم الجماعة وحمايتها، وذو القرنين استخدم القوة لحماية الناس، وسليمان لم يجعل القوة بديلًا عن الحكمة والتثبت.

ومن أهم الدروس للحالة الليبية أن استمرار منطق **الغلبة السياسية أو العسكرية** لا يمكن أن يؤدي إلى استقرار دائم؛ لأن الدولة لا تُبنى على انتصار طرف على المجتمع، وإنما على اتفاق الجميع على قواعد مشتركة تنظم:

- تداول السلطة .
- توزيع الاختصاصات .
- إدارة الموارد .
- الاحتكام إلى القانون .
- حماية الحقوق .

ومن ثم، فإن الانتقال الحقيقي ينبغي أن يكون من **منطق القوى المتنافسة إلى منطق الدولة الجامعة.**

الهوامش والمراجع

[1] محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ج13، ص7.

[2] محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج9، ص215 وما بعدها.

[3] الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، دار طيبة، الرياض، ج4، ص212.

[4] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص215.

[5] ينظر: إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور آل سلمان، دار ابن عفان، الخبر، ج2، ص9–20.

[6] ينظر: محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ج18، ص492 وما بعدها.

[7] ينظر: محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ج4، ص259–262؛ ومحمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج3، ص247–249.

[8] ينظر: إسماعيل بن عمر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، الرياض، ج1، ص664–666.

[9] ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار طيبة، ج5، تفسير سورة الكهف، الآية: 84.